

أَمَّا طَبَرُ الْجَسَدِ

بِحَالِ حَدِيثِي

«مَا خَيْرٌ لِلنِّسَاءِ؟»

وَعَقْدَةُ الْجَسَدِ

جمع وتنسيق

أُمُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنْتُ النَّبِيِّ

فَدِمَ لَهُ وَرَاجِعُهُ وَصَرُّهُ وَعَقْبُ عَلَيْهِ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - مُحَمَّدٌ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللطيف

عَفَا اللَّهُ عَنْهُمَا

الناشر

مَكْتَبَةُ النَّبِيِّينَ الْإِسْلَامِيَّةِ

لَا حِيَةَ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيَّةِ

□ الطبعة الأولى للكتاب □

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

○ كافة الحقوق محفوظة ○

الناشر :

مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي

## ■ تقديمة ■

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا .

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له .  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً . واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام . إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً . يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم . ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ .

أما بعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وخَيْرُ الهدى هدى محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .

فهذه الرسالة ستكون بمشيئة الله ( جل وعلا ) ضمن سلسلة سميتها

( من أبواب النكاح ) وكانت قبل ذلك : ( حديثان من أبواب النكاح )  
لكن وجدت في الأول سعة لترددى في إدماج رسالتى : ( حديث  
« ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد » في الميزان ) ضمنها - لتعلقه  
بالنكاح ولا بُد - ، أو إدخاله تحت غيرها ، فقد قرّرت الاستعانة بالله  
عز وجل على وضع عدة رسائل ، منها :

( حديث « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة » في الميزان ) و  
( مرويات قراءة الكهف يوم الجمعة في الميزان ) و ( حديث « يسّ قلب  
القرآن »<sup>(\*)</sup> في الميزان ) وغير ذلك . فالله المستعان ، لا إله غيره .  
أما الرسالة المتقدم ذكرها ، فقد تم الشروع في عامتها ، وربما أحتاج  
إلى إعادة تبسيطها مرة أخرى .

وأما رسالتنا التى بين يدى القارئ الكريم إن شاء الله ، والتى سميتها :  
( إماطة الجهل بحال حديثي « ما خير للنساء » ؟ و « عقدة الحبل » )  
فلها قصة قديمة .

فإن تسميتها ، وخطّة العمل فيها مثبتتان في « مفكرة » عندنا منذ  
بضع سنين ، ما بين خمس وسبع .

وقد حاولت وقتئذ إقناع الزوجة الفاضلة - أم عبد الرحمن -  
بتصنيفها باسمها هـى ، بعد بيان خطوات العمل فيها ، وكيفية تخرّيج  
أحاديثها . لكن الله جل وعلا لم يقدر ذلك آنذاك .

على أنه لم يكن فى نيتى وحُسابى أن أقوم - أيضاً - بالتعليق عليها ،

---

(\*) كنت أدخلته فى الجزء الثانى من « تكميل النفع » ثم أبدلته بحديث آخر فى فضائل  
القرآن أيضاً ، لإفراده فى جزء مستقل . والله المستعان .

أو أن أضع اسمي على طرّتها\*\*» اكتفاءً بأنها كانت ستومىء إلى ذلك عند تقديمها للرسالة .

ويشاء العليّ القدير أن تمضيّ السنون ، ويتجدد في نفسى الإصرار على إمضاء هذا الأمر عسى أن يكون فاتحة خير ، حتى إننى هدّدت بالاستقلال بتصنيفها - وحدى - ، وكان ذلك لعله سيُصبح مصدر اغتمام عظيم لى ، لو تم على الصورة المذكورة .

وبينت أننى سأكتفى بأدنى معطياتٍ فى أصل الرسالة ، ويترك لى التعليق على ما أراه جديراً بذلك سواء بتصحيح خطأ مما ينتفع بمعرفته القراء الكرام - وذلك قد تراضينا عليه سوياً - .

أو أتوسع فى التعليق على حال راوٍ من الرواة ، أو بيان إسناد لم أوقف الأخت عليه أو تخريج لإمام من الأئمة كذلك ، أو ملحوظة تتعلق بلفظ ما أو إشكال حديثى أو نحو ذلك .

وهناك بعض أشياء أعذرت فى بيان صوابها ، فلم أرَ بداً من الإشارة إليها فى تعليقاتى ، وإن كانت قليلة الجدوى للقارىء . وذلك لأن أمر العلم والنقل فيه عن سادتنا الأئمة عليهم رحمة الله إنما هو أمانة وضعها الله فى أعناقنا ، ومهمة سامية ينبغى تحرى الإتقان بكل معانيه لدى أدائها لقول المعصوم عليه السلام : « إن الله كتب الإحسان على كل شىء... » (١٥٠٠) الحديث .

---

(\*\*) اقتبست هذه اللفظة للتعبير عما نسميه ( الغلاف ) من الشيخ بكر أبى زيد فى بعض تصانيفه ، فجزاه الله خيراً .

(\*\*) فى الاستدلال به خاصة إيماء إلى التنظير فى ثبوت الحديث المشهور « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » . وبيان ذلك هنا مما يطول شرحه .

وأما نشوء الفكرة في ذاتها ، فقد تعمدت اختيار هذين الحديثين خاصة لاشتهارهما لاسيما الأول . وأما الثاني ، فقد سمعته مرتين في فترة وجيزة من الزمان .

أولاهما : من خطيب شاب يحبه كافة الناس ، حيث قاله على ملاء من الناس بمسجد الفتح بالمعادي ، لكنه أوردته بلفظ : « هي ، هي ، هي » بدلاً من : « هي على حالها » . ولم أره به .  
وثانيهما : من أخ محبوب أيضاً ، وكانت المناسبة إما عقد نكاح أو بناء ، لا أذكر ذلك تحديداً .

وإني لأحمد الله حمداً كثيراً على أن هذا الأمر لم يتم منذ بضع سنين !  
وذلك :

١ - لأنني لم أكن تفتنت إلى أن الشيخ الغزالي أورد حديث فاطمة في « الإحياء » بلفظ لا أصل له بنفس السياق ، وأنه الذائع على ألسنة الأكثرين الآن . ولذلك كنا سنورده باللفظ الوارد من « كشف الأستار » و « حلية الأولياء » و « سؤالات السهمي » حسب .

٢ - ولم أكن وقفت على حديث فاطمة من رواية الحسن البصري عن علي عند الدارقطني في « الأفراد » على الرغم من عزو العراقي الحديث إليه .

نعم ، كان « كنز العمال » موجوداً ، ولكن دلني على وجوده فيه بصورة قاطعة « موسوعة أطراف الحديث النبوي » جزى الله صانعيها عن أهل الحديث ، وعن المسلمين خيراً .

٣ - ولم أكن وقفت على إسناده عن العوام بن حوشب معضلاً لأن

كتاب ( العيال ) لابن أبى الدنيا لم يصدر إلا منذ فترة وجيزة جزى الله  
أخانا صاحب « دار التأصيل » خيراً .

٤ - ولم أكن لأتفطن إلى التنبيه على بعض الروايات الباطلة التي  
رواها ابن المغازلى فى « فضائل على بن أبى طالب » .

٥ - وهذا مبنى على الأمر الثالث ، وهو أنتى لعلى لم أكن لأبين  
أن أصل قوله عليه السلام : « إنما فاطمة بضعة منى » ثابت فى الكتب الستة  
جميعها بألفاظ مطولة ومختصرة ، بنفس السياق الذى ذكرته رداً على  
تعليق محقق « العيال » .

٦ - ولم أكن وقفت على كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله على رواية  
البزار لحديث فاطمة فى « مختصر زوائد مسنده » لأن الكتاب نفسه لم  
يقع لى إلا قريباً جداً .

٧ - ولم أكن وقفت على إسناد حديث « عقدة الحبل » عند تمام  
فى « فوائده » - وإن كان من نفس المخرج . وقصة ذلك شبيهة بقصة  
كتاب « العيال » بل هى أقرب .

٨ - وما كنت لأظن أنتى سأوسع لدى الكلام عن ( قيس بن  
الربيع ) و ( أبى بلال الأشعرى ) ، وأبين الموضع الذى ضعف فيه  
الدارقطنى كلاهما فى « سننه » .

فالفضل فى ذلك لمعد ( فهارس سنن الدارقطنى ) الدكتور يوسف  
المرعشى جزاه الله خيراً . وكذا الكلام عن ( على بن زيد بن جدعان )  
وبيان المراد به : ( الباطل ) وغير ذلك .

فالحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً .

نسأله الجنة وما يقرب إليها من قول أو عمل . ونعوذ به من النار  
وما يقرب إليها من قول أو عمل . آمين .

وكتبه :

محمد عمرو بن عبد اللطيف

القاهرة في يوم الثلاثاء الموافق الثاني من ربيع الآخر

- بتوقيت مصر - سنة ١٤١٣ هـ ، والتاسع والعشرين من  
سبتمبر سنة ١٩٩٢ م .



## ❖ « ما خير للنساء ؟ » ❖

هذا حديث ضعيف مُنكر ، لا يصح عن النبي ﷺ على الرغم من تعدّد طرقه .

وقد أورده الشيخ أبو حامد الغزالي في « الإحياء » ( ٤٦/٢ ) بلفظ<sup>(١)</sup> : « قال رسول الله ﷺ لابنته فاطمة عليها السلام : أى شيء خير للمرأة ؟ قالت : ألا ترى رجلاً ولا يراها رجل . فضمها إليه وقال : ﴿ ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ﴾ فاستحسن قولها . »

ضعّفه العراقي بعد أن عزاه للبزار والدارقطني في « الأفراد »<sup>(٢)</sup> دون

(١) وفيه من المخالفات للألفاظ الواردة :

١ - أن السؤال فيه كان متوجهاً لفاطمة رضى الله عنها ، لا للصحابة رضوان الله عليهم .

٢ - أن سؤاله صلى الله عليه وسلم كان لها رأساً ، لا أن علياً لما سمعه ذهب فسألها ثم رجع إلى النبي ﷺ فأخبره .

٣ - أن عبارة ( ألا ترى رجلاً ولا يراها رجل ) وإن كانت قريبة جداً من رواية الحسن البصرى عن على عند الدارقطني ، لكن سائر سياق « الإحياء » يخالف كل المخالفة لجميع روايات الحديث .

٤ - أن فيه ضمّه ﷺ لفاطمة ، ولا أصل لذلك في شيء من طرق الحديث .

٥ - أن فيه إيراده ﷺ لقوله تعالى : ﴿ ذُرِّيَّةٌ مِنْ بَعْضٍ ﴾ ولا أصل لذلك في شيء من طرق الحديث ، بل في جميعها إخباره ﷺ أنها بضعة منه .

٦ - أن زيادة « فاستحسن قولها » ليست في شيء من طرق الحديث ، على أنها مفهومة ضمناً .

(٢) وقد قال الحافظ الكبير ابن زجب الحنبلى رحمه الله في « شرح علل الترمذى »

( ص ٣٠٠ - ٣٠١ ) : « ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتنى بالأصول =

أن يبين رحمه الله أن اللفظ الذى ساقه الغزالي مختلف عن جميع روايات الحديث . كذلك الزبيدي لم يزد على كلام العراق في « إتحاف السادة المتقين » كما في « تخریج أحاديث إحياء علوم الدين » للعراق وابن السبكي والزبيدي ، استخراج الأخ محمود حداد ( ١٣٨١/٢ ) وقد اشتهر على الألسنة<sup>(٣)</sup> باللفظ الذى ساقه الغزالي في « الإحياء » ، وهو لفظ باطل لا أصل له في طرق هذا الحديث عن النبي ﷺ .

وقد روى من حديث علي ، وأنس ، ومن مُعضل العوام بن حوشب .

### ✽ أولاً : حديث علي :

وهو مروي من طريقين ، طريق سعيد بن المسيب عن علي ، وطريق الحسن البصري عن علي<sup>(٤)</sup> .

= الصحاح كالكتب الستة ونحوها ، ويعنى بالأجزاء الغريبة ويمثل مسند البزار ومعجم الطبراني وأفراد الدارقطني وهي مجمع الغرائب والمناكير . فكن منها على يقية ، وكن من هذه القاعدة المهمة على ذكر .

(٣) لا سيما ألسنة الأخوات الفضليات اللاتي يتسقين وراء العاطفة في الغالب . وهذا أمر طبيعي في جميع النساء .

ووصل الأمر أن بعضهن قد بنين حياتهن وسلوكهن اتكاء على هذا الحديث المنكر ، مع أن نصوص الكتاب العزيز ، والسنة المطهرة ، وروح الشريعة الغراء ، كل أولئك كفيلا بإثبات هذا المعنى ، مستغني في ذاته عن تلمس النصوص المنكرة والدخيلة على سنة المعصوم ﷺ .

(٤) وستعلم أن مخرجها واحد ، وإنما هو اختلاف على ( قيس بن الربيع ) ، فمالك بن إسماعيل أبو غسان النهدي ومعه يحيى بن عبد الحميد الحماني في جانب ، وأبو بلال الأشعري وحده في الجانب الآخر .

(١) طريق سعيد بن المسيب عن علي :

رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ٤١/٢ ) فضائل فاطمة : حدثنا إبراهيم بن أحمد بن أبي حصين ثنا جدي أبو حصين ثنا يحيى الحماني ثنا قيس عن عبد الله بن عمران عن علي ابن زيد<sup>(٥)</sup> عن سعيد بن المسيب عن علي أنه قال لفاطمة : ما خير للنساء<sup>(٦)</sup> ؟ قالت : لا يرين الرجال ولا يروهن . فذكر ذلك للنبي ﷺ ، فقال : « إنما فاطمة بضعة مني » .

● ويحيى الحماني حافظ متهم<sup>(٧)</sup> .

(٥) كذا ، والصواب حذف الألف من ( ابن ) إذا أتت بين اسم الرجل أو كنيته أو لقبه وبين اسم أبيه ، فتقول : ( علي بن زيد ) أو ( أبو سعيد بن يونس ) أو ( صاحب بن عباد ) وهكذا . أما إذا أتت ( ابن ) أول السطر ، فينبغي إثبات الألف . وانظر للتفصيل : « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » للصفدي ( ص ٤٦ - ٤٧ ) ، دلني عليه زميل فاضل يرجع إليه في مثل هذه الأمور .

(٦) ويلاحظ أن السائل - في هذه الرواية - هو علي لا النبي ﷺ ، وأن السؤال لفاطمة - رأساً - لا لأحد سواها ، فلعل هذا من تخليط الحماني ، فإنه - مع كونه متهماً بسرقة الحديث - كثير الإغراب والتخليط في الأسانيد والمتون جميعاً . على أن شيخ أبي نعيم لم أر أحداً ترجم له إلا الحافظ ابن منده في « فتح الباب » ( ٢٦٣ ) ، ولم يبين حاله كعادته ، حيث قال : « أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن أبي الحصين القاضي وكان يكنى أبا القاسم أيضاً . حدث عن جده أبي الحصين » . وقال محققه : « لم أقف على ترجمته » . والعلم عند الله تعالى .

(٧) لفظ الحافظ ابن حجر في « التقريب » ( ٧٥٩١ ) : « حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث » . وقد قال الإمام أحمد فيه : « كان يكذب جهاراً » . وقال أيضاً : « ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يلتقطها وينقلها » .

وتكلم فيه آخرون . أما ابن معين فكان يوثقه ويحسن الظن به . هذا ، وقد رمز له الحافظ رحمه الله في « تهذيبه » و « تقريبه » بالرمز ( م ) الدال على رواية مسلم له . وقد بين رحمه الله حقيقة هذا الأمر ، فقال في الأول ( ٢٤٨/١١ ) : « له ذكر =

- وقيس بن الربيع ، قال الحافظ في « التقریب » : صدوق تغير لما كبر ، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به<sup>(٨)</sup> .
- وقال الذهبي في « الميزان » : صدوق في نفسه سيء الحفظ<sup>(٩)</sup> .
- وقال أبو حاتم : محله الصدق ليس بالقوى .
- وقال يحيى : ضعيف وقال مرة : لا يكتب حديثه .
- وقيل لأحمد : لم تركوا حديثه ؟ قال : كان يتشيع وكان كثير الخطأ وله أحاديث منكرة .

= في « صحيح مسلم » في حديث عبد الملك بن سعيد بن سويد عن أبي حميد أو أبي أسيد في القول عند دخول المسجد . قال مسلم سمعت يحيى بن يحيى يقول : كتيبه من كتاب سليمان بن بلال - يعنى على الشك - قال : وبلغنى أن يحيى الحماني يقول : وأبو أسيد .

ونحوه في « تهذيب الكمال » ( ق ١٥٠٩ ) .

- (٨) فلا يبعد أن يكون هذا الحديث مما أدخله عليه ابنه سامحه الله . فالله أعلم .
- (٩) ارتبت في المراجعة الأخيرة أن يصدر الذهبي حكمه على الرجل ثم يقول : « وقال فلان كذا » لأنه خلاف ما اعتدناه منه ، فلما رجعت إلى « الميزان » ( ٣ / ٣٩٣ ) وجدته يتبع حكمه بقوله « كان شعبة يشئى عليه . وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وليس بالقوى » فقارن بالثبت أعلاه . وفيه - تنميماً لكلام الإمام أحمد - : « وكان وكيع وعلى بن المدبني يضعفانه » يتلوه : « وقال النسائي : متروك . وقال الدارقطني ..... » إلخ .

زادنا الله حرصاً ووفقنا لمراضيه . هذا ، ولفظ أبي حاتم - بتمامه - : « عهدى به ولا ينشط الناس في الرواية عنه وأما الآن فأراه أحلى . ومحله الصدق وليس بقوى يكتب حديثه ولا يحتج به ، وهو أحب إلئى من محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، ولا يحتج بحديثهما » . أما قول الإمام أحمد ، فلم أجده في مصدر آخر مجموعاً في هذا السياق .

وقال الدارقطني : ضعيف <sup>(١٠)</sup> .

● وأما عبد الله بن عمران فقد أشار الهيثمي إلى جهالته <sup>(١١)</sup>

وقال حماد بن زيد : على بن زيد كان يقلب الحديث .

وقال أحمد : ضعيف .

(١٠) في حديث رواه في « سنته » ( ٣٣٠ / ١ ) من طريق غسان بن الربيع عنه عن محمد بن سالم عن الشعبي عن الحارث عن علي قال : قال رجل للنبي ﷺ : « أقرأ خلف الإمام أو أنصت ؟ قال : بل أنصت ، فإنه يكفيك » ثم قال - عقبه - : « تفرد به غسان ، وهو ضعيف ، وقيس ومحمد بن سالم ضعيفان ، والمرسل الذي قبله أصح منه ، والله أعلم » . يعني : ما رواه من طريق علي بن عاصم عن محمد بن سالم عن الشعبي مرسلًا مرفوعًا : « لا قراءة خلف الإمام » . هذا مع أن علي بن عاصم ضعيف على أحسن أحواله . أما غسان فمختلف فيه ، فقد روى عنه أحمد وابن معين ، وثقه ابن حبان والخليلي في « الإرشاد » . وقال الدارقطني نفسه - مرة - : « صالح » . فإله أعلم .

وتركه - رحمه الله - الإعلال بالحارث الأعور غير حسن . وسيأتي نظير لذلك قريباً . فالدارقطني رحمه الله في كتابه هذا كثيراً ما يُجمل الحكم على الحديث وعلمه ، وأحياناً يسكت عن بيانها . ومن مظاهر الإجمال أيضاً إطلاقه توثيق رجال إسناده فيهم من لا يبلغ مرتبة ( الثقة ) . أما في عامة تصانيفه ، فأحكامه أدق وأحسن تفصيلاً ، ويدخل في ذلك سؤالات الحاكم والبرقاني والسهمي والسلمي له ، فإنها جديرة بالاعتناء والاعتناء .

(١١) بقوله في « مجمع الزوائد » ( ٢٥٥ / ٤ ، ٢٠٣ / ٩ ) : « رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه » زاد في الموضوع الأول حسب : « وعلى بن زيد أيضاً » ( وتحرف إلى : وعلى بن يزيد أيضاً ) . وسيأتي كلام الحافظ ابن حجر في ابن عمران هذا قريباً . أما محقق « البحر الزخار » ، فقال في حاشية ( ١٥٩ / ٢ ) : « عبد الله بن عمران التيمي الطلحي البصري مقبول ، من السادسة » . وهو حكم الحافظ عليه في « التقريب » ( ٣٥ / ٢ ) ، وبترياقه هو : ( ٤٣٨ / ١ ) وهو بطبعة دار المعرفة ولم أجد حجة قوية تدل على أنه صاحبنا سوى اتفاقهما في الطبقة ، وكونه بصرياً كعلي بن زيد شيخ هذا . فإله أعلم .

وقال الفلاس : كان يحيى يتقى الحديث عن علي بن زيد .  
وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، هو أحبُّ إلَيَّ من يزيد بن  
أبي زياد .

وقال الفسوى : اختلط في كبره .  
وقال ابن خزيمة : لا أحتج به لسوء حفظه<sup>(١٢)</sup> .

---

(١٢) والذى أراه أن علي بن زيد بن جدعان ( ليس بشيء ) كما قال الإمامان أحمد وابن  
معين وأنه ( واهى الحديث ) كما قال الجوزجاني ، فقد رأيت له مناكير كثيرة جداً  
إسناداً ومتناً يبعد معها الاختصار على القول بضعفه ، فضلاً عن توثيقه كما فعل بعض  
المعاصرين ، فمنها :

١ - ما رواه الإمام أحمد ( ٤٩/٥ ، ٥١ - ٥٢ ) وابن أبي شيبة  
( ١٣٩/١٥ - ١٤٠ ) والترمذي ( ٢٢٤٨ ) من طرق عن حماد بن سلمة عنه عن  
عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه مرفوعاً : « يمكث أبوا الدجال ثلاثين عاماً لا يولد  
لهما ، ثم يولد لهما غلام أعور أضر شيء وأقله نفعاً ، تنام عيناه ولا ينام قلبه » ثم  
نعت أبيه ، فقال : « أبوه رجل طوال مضطرب اللحم طويل الأنف كأن أنفه  
منقار ، وأمه امرأة فراضاخية عظيمة الثديين » قال : فبلغنا أن مولوداً من اليهود ولد  
بالمدينة ، قال : فانطلقت أنا والزبير بن العوام حتى دخلنا على أبيه .... الحديث ،  
وفي آخره : « فإذا هو ابن صياد » !! وهذا حديث منكر جداً فيه ألفاظ ينبو عنها  
القلب ويبعد صدورها من مشكاة النبوة ، ومعناه أيضاً كذلك ، فالثابت عنه عليه السلام  
التوقف عن كون ابن صياد هو الدجال ! .

٢ - وما رواه أحمد ( ٩٦/٣ ) وابن عدي ( ١٨٤٣/٥ ) من طريق حماد أيضاً  
عنه عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد مرفوعاً : « إن الشيطان يأتي أحدكم وهو  
في صلاته فيأخذ شعرة من دبره فيمدها فيرى أنه قد أحدث ، فلا يتصرفن حتى  
يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » . وفي رواية لأحمد عن عفان أيضاً بإدخال أبي نضرة بين  
علي وسعيد . وإنما يرويه يحيى بن أبي كثير عن عياض بن هلال - أحد المجهولين -  
عن أبي سعيد مرفوعاً بلفظ : « .... وإذا أتى أحدكم الشيطان ، فقال : إنك قد  
أحدثت ، فليقل : كذبت ، إلا ما سمع صوته بأذنه ، أو وجد ريحه بأنفه » رواه =

= ابن حبان ( ٢٦٦٥ ، ٢٦٦٦ ) - واللفظ له - والحاكم ( ١٣٤ / ١ ) ووههم فصحه على شرط الشيخين جازماً بأن عياضاً هذا هو ابن عبد الله بن سعد بن أبي سرح . وتابعه الحافظ في « التلخيص » ( ١٣٧ / ١ ) . وفي الباب أحاديث أخر صحاح ليس فيها إلا إتيان الشيطان - حسب - ، وليس له ذكر في بعضها .

٣ - وما رواه الطحاوي في « المشكل » ( ٣٤٧ / ٢ ) وأبو يعلى في « مسنده » ( ١٥ / ٣ ) و ( ٧٣ / ٧٠ - ٧٤ ) من طريق عبد الوارث بن سعيد عنه عن أنس بن مالك قال : مطرت السماء برداً فقال لنا أبو طلحة : ناولني من هذا البرد ، فجعل يأكل وهو صائم وذلك في رمضان فقلت : أتأكل البرد وأنت صائم ؟ فقال : إنما هو برد نزل من السماء نُطَهِّر به بطوننا ، وإنه ليس بطعام ولا شراب . فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته بذلك ، فقال : « خذها عن عمك » . وكذلك رواه البزار ( كشف : ١٠٢١ ) وابن عدى في ترجمة علي بن زيد من « الكامل » ( ١٨٤٥ / ٥ ) وسياق كل منهما مختصر . وقد أشار البزار والطحاوي وغيرهما إلى أنه قد خولف في رفعه ، وأن الصواب وقفه واستكره العلامة الألباني في « الضعيفة » ( ٦٣ ) بما لا مزيد عليه .

٤ - وما رواه أحمد ( ٢٩٥ / ٢ ، ٣٤٣ ) وابن أبي شيبة ( ١١٤ / ١٣ ) وابن عدى ( ١٨٤٢ / ٥ ) وأبو نعيم في « صفة الجنة » ( ٢٥٥ ) وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عنه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً : « يدخل أهل الجنة الجنة جرداً مردأً بيضاً جعاداً مكحلين أبناء ثلاث وثلاثين ، على خلق آدم طول ستين ذراعاً في عرض سبعة أذرع » . ولا يعلم رواه عن سعيد غيره ، وإنما يرويه عامر الأحول عن شهر بن حوشب - وهما مختلف فيهما - عن أبي هريرة . ورواه جماعة عن قتادة عن شهر عن معاذ ، وأدخل عمران القطان عنه عبد الرحمن بن غنم بين شهر ومعاذ وعمران ليس بالقوى وفيه اختلاف وله طرق لا يتسع لها المقام .

٥ - وهو أنكر ما رأيته له : ما رواه غير واحد عنه عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً : « إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه » ! رواه ابن عدى ( ٥٦٩ / ٢ ) وكذا في ( ١٨٤٤ / ٥ ) - ترجمة على - بلفظ : « فارجموه » ، ولفظ : « إذا رأيتم معاوية على هذه الأعواد فاقتلوه » وفيه قصة تزيد نكارة على نكارتة .

وهذا لا أصل له عن أبي سعيد ولا عن أبي نضرة ، وركب له بعض الوضعيين إسناداً آخر إلى أبي نضرة كما في « المجروحين » ( ١٥٧ / ١ ) ورواه الحكم بن ظهير - =

قال<sup>(١٣)</sup> البزار ( ١٤٠٥ ) : باب أى شىء خير للنساء :

حدثنا محمد بن الحسين الكوفي ثنا مالك بن إسماعيل ثنا قيس عن

= وهو رافضى منهم - عن عاصم عن زر عن ابن مسعود مرفوعاً كما في « المجروحين »  
( ٢٥٠ / ١ ) و « الكامل » ( ٦٢٧ / ٢ ) . ورواه عمرو بن عبيد عن الحسن مرسلاً كما  
في « الكامل » ( ١٧٥١ - ١٧٥٦ ) و « تاريخ بغداد » ( ١٨١ / ١٢ ) و كذبه  
أيوب السخيتاني في ذلك .

وعمره رأس في الاعتزال ، متروك في الحديث .  
ولزيد تفصيل بخصوص هذا الحديث ، يمكن الرجوع إلى « اللآلئ المصنوعة »  
( ٤٢٤ : ٤٢٦ ) ، وقد نزا عليه بعضهم فرووه بإسناد إلى أبى الزبير عن جابر  
مرفوعاً بلفظ : « إذا رأيتم معاوية يخطب على منبرى فاقبلوه ، فإنه أمين مأمون » .  
عند الخطيب ( ٢٥٩ / ١ ) وأورده السيوطى تبعاً لابن الجوزى في « موضوعاته »  
وعقب عليه .

وله - سوى ذلك - الكثير مما لا يتسع المقام لإيراده ، على أننى لم أنو ذكر هذه  
الناكبات إلا بأخرة ، فأسأل الله عز وجل ألا أكون قد أسأت - ومن الجدير بالذكر  
أن كلا من قيس بن الربيع وابن جدعان قد رمى بالتشيع أو الرفض ، ولعل المجهول  
الذى بينهما مثلهما . وحديثنا في فضل فاطمة ، فتأمل .

( ١٣ ) الصواب : « وقال البزار » لأنه معطوف على إسناد « الحلية » من نفس الوجه . هذا ،  
والرقم المذكور هو رقم الحديث في « كشف الأستار عن زوائد البزار » للحافظ  
الهيثمى رحمه الله ، والتبويب له أيضاً . فكان يمكن أن يقال : كما في « كشف  
الأستار » ( ١٤٠٥ ) باب « أى شىء خير للنساء » أو ( كشف : ١٤٠٥ )  
باب .... إلخ .

والحديث كرره الهيثمى مرتين ، الأولى : في كتاب النكاح بالرقم المتقدم ذكره .  
والثانية : في كتاب علامات النبوة ، مناقب فاطمة بنت رسول الله ﷺ بالرقم  
( ٢٦٥٣ ) بنفس الإسناد والتمن . وتقدم كلامه في الموضعين من « المجمع » بما يغنى  
عن إعادته . وهو في الموضعين من « المجمع » وكذا « مختصر زوائد البزار » للحافظ  
ابن حجر رحمه الله ( ١٠٠١ ، ١٩٩٠ ) بلفظ : « لا يراهن الرجال » . وفي « البحر  
الزخار » ( ٥٢٦ ) - وحده - على ما أثبتته محققه : « ألا يراهن الرجال » . وقد  
يكون هذا من قبل غيره ، فالحق أعلم .



عبد الله بن عمران عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن علي رضي الله عنه أنه كان عند رسول الله ﷺ ، فقال : « أى شيء خير للمرأة ؟ » فسكتوا . فلما رجعت قلت لفاطمة : أى شيء خير للنساء ؟ قالت : لا يراهن الرجال . فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : « إنما فاطمة بضعة مني » رضي الله عنها .

وقال البزار : لا نعلم له إسناداً عن علي إلا هذا<sup>(١٤)</sup> .

(١٤) وذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في « مختصر زوائد مسند البزار » في موضعين منه : الأول : في كتاب النكاح بالرقم (١٠٠١) ، وقال : « قال الشيخ - يعنى : الهيثمي - : فيه من لم أعرفه . قلت : قيس هو ابن الربيع ، وشيخه موثق ، وعلي بن زيد ضعيف » .

والثاني : في مناقب الصحابة بالرقم (١٩٩٠) تحت عنوان ، ( أهل البيت والأزواج ) . وقال فيه - معقباً على قول البزار :- « قلت : قيس ضعيف ، وشيخه مجهول ، وشيخه ضعيف ، وآخر القصة ثابت في « الصحيح » من غير هذا الوجه » . وأغفى أخى الحبيب أبو ذر الشافعي - محقق الكتاب - إغفاء ، فقال في حاشيته : « نقل محقق البحر الزخار ، عن الحافظ ابن حجر هذا التعليق بلفظ آخر . وهو : قيس ، هو ابن الربيع ، وشيخه موثق ، وعلي بن زيد ضعيف . اهـ » . مع أن له تعليقاً في الموضع الأول الذي قال فيه الحافظ هذا الكلام ، يقول فيه : « كشف ( ١٤٠٥ ، ٢٦٥٧ ) - كذا - مجمع ( ٢٥٥ / ٤ ) ، ( ٢٠٢ / ٩ ) .... إلخ اهـ قال أبو ذر : وهو بالبحر الزخار [ برقم ٥٢٦ ] وراجع » وعزاه أيضاً في الموضع الثاني إلى البحر الزخار أيضاً بنفس الرقم ، وقال : « وأفادني محققه أنه عند أبي نعيم في الحلية ( ١٧٤ / ٢ - ١٧٥ ) مختصراً » اهـ .

قلت : بل هو مغاير لسياق البزار على النحو الذي بيته ، وليس الرجوع إلى « الحلية » بالأمر الذي لا يستطاع ، والله المستعان . هذا ، وحكم الحافظ رحمه الله على ( عبد الله بن عمران ) بأنه مجهول يلتقى مع قول الحافظ الهيثمي رحمه الله ( وفيه من لم أعرفه ) أما قوله في الموضع الآخر أنه ( موثق ) فلا أدري كيف تعين له ، ومن يقصد ؟ فإنني لم أر من ترجم له أصلاً بهذه الصفة من الرواية ، إلا أن يكون التيمى الطلحي ظناً فحسب ، فإنه تكلم فيه العقيلي ووثقه ابن حبان وقال أبو حاتم : =

(٢) طريق الحسن البصرى عن على :

رواه الدارقطنى فى « الأفراد » كما فى « كنز العمال » ( ٤٦٠١١ )  
عن الحسن البصرى قال : قال على بن أبى طالب : قال لنا رسول الله  
ﷺ ذات يوم : « أى شىء خير للمرأة ؟ » فلم يكن عندنا لذلك  
جواب . فلما رجعت إلى فاطمة قلت : يا بنت محمد إن رسول الله ﷺ  
سألنا عن مسألة فلم ندر كيف نجيبه . فقالت : وعن أى شىء سألكم ؟  
فقلت : قال : « أى شىء خير للمرأة ؟ » . قالت : فما تدرون ما  
الجواب ؟ قلت لها : لا . فقالت : ليس خير من أن لا ترى رجلاً ولا  
يراها . فلما كان العشى جلسنا إلى رسول الله ﷺ ، فقلت له : يا  
رسول الله ، إنك سألتنا عن مسألة فلم نجيبك فيها ، ليس للمرأة شىء  
خير من أن لا ترى رجلاً ولا يراها ، قال : « ومن قال ذلك ؟ » قلت :  
فاطمة . قال : « صدقت ، إنها بضعة منى » .

رواه الدارقطنى فى « الأفراد » ، وقال : هذا حديث حسن<sup>(١٥)</sup>

= شيخ ، والله أعلم . هذا ، وقول الثَّوْرَى رحمه الله يدل على أنه لم تقع له رواية أبى بلال  
الأشعرى ، ولم يدرك هو السماع منه ، فقد ولد نيف عشرة ومائتين كما فى ترجمته  
من « السير » ( ١٣ / ٥٥٥ ) وتوفى أبو بلال سنة ثنتى وعشرين . والله أعلم .  
(١٥) كذا فى « الكنز » ، وفيه نظر ظاهر ، فإن أبى بلال وقيس بن الربيع ضعيفان عند  
الحافظ الدارقطنى ، فإن كان فى إسناده أيضاً على بن زيد ، فهو ضعيف عنده أيضاً ،  
فقد قال فيه : « أنا أقف فيه ، لا يزال عندى فيه لين » . والذى فى « الجامع  
الكبير » - المصور من المخطوط - ( ١٥٤ / ٢ ) : « قط - يعنى : الدارقطنى - ،  
وقال : هذا حديث غريب من حديث الحسن البصرى .... إلخ » . وكذلك فى  
« أطراف الأفراد والغرائب » ( ب ق ١٣٢٦ ) لابن طاهر المقدسى - وهو مختصر  
« أفراد الدارقطنى » - ، ولفظه : « غريب من حديث الحسن البصرى عن أمير المؤمنين  
على عنها - يعنى : فاطمة - تفرد به أبو بلال الأشعرى عن قيس بهذا الإسناد » وهناك =

غريب من حديث حسن البصرى عن على ، تفرد به أبو بلال الأشعرى  
عن قيس بن الربيع .

قلت : فى هذا الإسناد - وإن كان الرواة بين قيس بن الربيع والحسن  
البصرى لا نعرفهم - ، فإن أبا بلال الأشعرى ( مرداس ) خالف<sup>(١٦)</sup>  
فيه حافظ متهم وهو يحيى الحماني ، ومالك بن إسماعيل ، وهو ثقة  
حافظ ، وكلاهما رواه عن سعيد بن المسيب<sup>(١٧)</sup> .

● ومرداس هو مرداس بن محمد بن الحارث بن عبد الله وكنيته<sup>(١٨)</sup>

قرينة أخرى ، وهى أنه لو كان الدارقطنى قد حسنه ، لما حسنَ بالحافظ العراقى إذ  
عزاه إليه كما تقدم - أن يتقاضى عن هذا الحكم ، بل لعله كان سيقصر عليه ، ويقدمه  
على رأيه هو . والله تعالى أعلم بالصواب .

(١٦) الصواب إما « خالفه فيه .... » أو : « خالف فيه حافظاً متهماً .... » .

(١٧) المقصود من ذلك أن هذين الحافظين : المتهم والثقة اتفقا على رواية الحديث عن  
قيس بن الربيع بإسناده إلى سعيد بن المسيب عن على ، وخالفهما هذا الضعيف ،  
فرواه عن قيس ( بهذا الإسناد أو بغيره ) إلى الحسن البصرى عن على ، فروايته منكرة  
مرجوحة ، ودار الأمر على الطريق الأولى وكأن هذه لم تكن . فإن كان الذين بين  
قيس والحسن آخرون سوى عبد الله بن عمران وابن جدهان ، فهذه مخالفة أخرى .  
والعلم عند الله تعالى . ومن الواضح أيضاً أنه قد فصل شيئاً فى سياق المتن بما لا تراه  
فى روايتى الحماني ومالك عن قيس . وهذا شأن الضعفاء والمتروكين من الرواة فى  
الغالب .

ومن الجدير بالذكر أيضاً التنبيه على أننى لم أقف على إسناد الدارقطنى إلى  
أبي بلال ، فإن كان فيه مثل ابن عقدة ، فقد برىء أبو بلال من عهده بلا أدنى  
ارتياب . فافقه أعلم .

(١٨) الأشعرى نسبة . والذى قاله الحافظ فى « اللسان » ( ١٤ / ٦ ) رداً على قول ابن  
القطان : « لا يعرف البتة » : « قلت : هو مشهور بكنيته أبو بلال من أهل الكوفة .  
يروى عن قيس بن الربيع والكوفيين ... » وذكر كلام ابن حبان فى « الثقات » وتلحين  
الحاكم - حسب - ، وقال : « وقول القطان : لا يعرف البتة ، وهم فى ذلك ، فإنه =

أبو بلال الأشعري مشهور بها .

لينه الحاكم ، وقال ابن حبان في « الثقات » : يغرب ويتفرد ، وضعفه الدارقطني<sup>(١٩)</sup> .

= معروف . وأورده في الكنى من « اللسان » ( ٢٢ / ٧ ) - تبعاً للذهبي الذي حكى تضعيف الدارقطني له ، وزاد : وذكره ابن حبان في الثقات ، فقال : اسمه مرداس . وقد ذكرت ترجمته في حرف الميم في : مرداس . قلت : وتحرف اسمه - بتمامه - هناك إلى : ( مرداس بن محمد بن الحارث بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري ) ، والصواب : ( ابن أبي موسى ... ) .

أما ترجمته في « الميزان » ( ٨٨ / ٤ ) فهكذا : « مرداس بن محمد بن عبد الله عن أبان الواسطي لا أعرفه . وخبره منكر في التسمية على الوضوء » . والصواب : « عن محمد بن أبان الواسطي » كما في « التعليق المغني على سنن الدارقطني » ( حاشية السنن ١ / ٧٤ ) . وتحرفت نسبة الراوي عنه في « اللسان » إلى : « محمد بن عبد الله الزهري » والصواب : « الزهيري » . وأتت على الصواب في « السنن » لكن تحرف اسم أبيه إلى : « عبد الملك » ! نسأل الله العفو والعافية . (١٩) حيث روى في « سننه » ( ٢٢٠ / ١ ) عن ابن عقدة ثنا أبو شيبه ثنا أبو بلال ثنا أبو شهاب عن هشام بن حسان عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص قال : وقت رسول الله ﷺ للنفساء في نفاسهن أربعين يوماً ثم بنفس الإسناد إلى أبي بلال ثنا حبان ، عن عطاء عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أن رسول الله ﷺ ، قال الدارقطني : « مثله . أبو بلال الأشعري هذا ضعيف وعطاء هو ابن عجلان متروك الحديث » . قلت : وحبان هو ابن علي الغنزي سكت عليه الدارقطني هنا ، وقد ضعفه تارة وتركه أخرى . والحديث رواه الحاكم ( ١ / ١٧٦ ) من الوجه الأول عن شيخه ابن أبي دارم ثنا أحمد بن موسى التميمي ثنا أبو بلال الأشعري به ، وقال : « هذه سنة عزيزة فإن سلم هذا الإسناد من أبي بلال فإنه مرسل صحيح ، فإن الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص » .

والذي أراه أن أبا بلال - رحمه الله - يرى من هذه الأسانيد التي ساقها الدارقطني والحاكم رحمهما الله ، فإن ابن عقدة وابن أبي دارم حافظان ، لكنهما رافضيان لا يوثق بهما . والأول تكلم الدارقطني نفسه في دينه . والثاني سماه الذهبي في « الميزان » =

ثانياً : حديث أنس :

قال أبو نعيم في « الحلية » ( ٤٠/٢ ) في فضائل فاطمة :

حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الواسطي ثنا يعقوب بن إبراهيم بن عباد بن العوام ثنا عمرو بن عون ثنا هشيم ثنا يونس عن الحسن عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « ما خير للنساء ؟ » فلم ندر ما نقول ، فسار عليّ إلى فاطمة فأخبرها بذلك فقالت : فهلا قلت له : خير هن أن لا يرين الرجال ولا يروهن ؟ فرجع فأخبره بذلك ، فقال له : « من علمك هذا ؟ » قال : فاطمة . قال : « إنها بضعة مني » .

وفي « سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ » ( ٢٨٠ ، ٢٨١ ) :

أبو محمد عبد الله بن عثمان بن السقاء الحافظ بواسط أخبر أن يعقوب بن إبراهيم بن عباد العوام ثنا عمرو بن عون ثنا هشيم ثنا يونس عن الحسن عن أنس<sup>(٢٠)</sup> وذكر فيه ( ولا يروهن ) .

= ( ١٣٩/١ ) : « الرافضي الكذاب » . وكان مما قاله : « روى عنه الحاكم ، وقال : رافضي ، غير ثقة » !! فالحمل عليهما أولى - ولو اجتماعاً ، ولم أقف للحديث على إسناد آخر إلى أبي بلال . فإله أعلم .

هذا ، وقد بقيت علة لحديث أبي بلال ، وهي أن الحسن البصري لم يسمع من علي على قول جمهور الأئمة ، ولم يأت الميثب لذلك ببينة واضحة . والله المستعان .

( ٢٠ ) كان ينبغي أن يقال هنا ( به ) أو يُذكر طَرَف من المتن . وهذه لم أكن تفتنت لها من قبل .

أما الأخرى فلا معنى لها ، فإن لفظة : « ولا يروهن » في « الحلية » أيضاً كما رأيت .

= والحاصل أن لفظهما سواء سوى ثلاثة أحرف :

قال محقق « السؤالات » موفق بن عبد الله بن عبد القادر - تعليقا  
على اسم شيخ ابن السقاء - : كذا في الأصل ووزدت الترجمة في الميزان  
١ / ١٨٠ ، اللسان ١ / ٣٤٨ باسم ( إسحاق بن إبراهيم الواسطي  
عن يزيد بن هارون ، رماه ابن عدى وكذبه لوضعه حديث<sup>(٢١)</sup> ،  
وكذبه الأزدي أيضاً ، وقال فيه النجوى : وهو إسحاق بن إبراهيم بن  
يعقوب بن عباد بن العوام انتهى ، وكناه ابن عدى أبا إبراهيم ، وقال :  
يروى عن عفان ، وعمرو بن عون ، أنكرت حديثه فقامت وتركته ،  
فلعله هو المذكور في السؤالات ، ويحتمل أنه وقع في السؤالات قلب  
وسقط ، والله أعلم بالصواب ، علماً بأننى لم أقف على أحد باسم  
( يعقوب بن إبراهيم بن عباد بن العوام ) انتهى كلام محقق  
السؤالات<sup>(٢٢)</sup> .

= الأول : ( فقام ) ، وعند أبى نعيم : ( فسار ) .  
والثاني : ( فأخبرها بذلك ) ، وليس عند السهمي لفظة : « بذلك » .  
والثالث : ( فقال له ) ، وليس عند السهمي لفظة : « له » . فاستعمال تعبير  
( بنحوه ) أو ( به نحوه ) كان سيغنى عن كل ذلك .  
(٢١) الصواب من جهة الإعراب : « لوضعه حديثاً » . ثم وجدت لفظ الذهبي : « لوضعه  
الحديث » . والخطأ قد يكون من قبل غير المحقق ، فאלله أعلم .  
(٢٢) قلت : وهذا عجيب منه - حفظه الله - فإنه لو رجع إلى الراء بضع تراجم ،  
فسيجد السهمي يقول : « وسمعت - يعنى : أبا بكر الإسماعيلي - يقول : يعقوب  
ابن إسحاق واسطي معلم ، ذكر أنه من ولد عباد بن العوام ، ثنا بواسط ، عن  
عمرو بن عون ، عن هشيم ، عن يونس ، عن الحسن ، عن أنس ، عن النبي ﷺ  
بأحاديث قابلت عشرة أملاها على من حفظه منها في « سجود الشكر » ومنها في  
« محاش النساء ( تحرفت إلى : محاشن ) في إتيان النساء في أدبارهن .... » إلخ وغير  
ذلك ، وجرت لي مع هذا المعلم في هذا قصة استنكار لما جاء به وعلمت أنها موضوعة  
= لم أجدها في جميع أحاديث يونس بن عبيد .

قلت : وروى عنه الطبراني في « الصغير » ( ١١٣٧ ) ، وسماه : « يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن عباد بن العوام الواسطي » . فهو هذا بلا ريب . والحديث بهذا الإسناد موضوع كما تراه في الحكم الذي أجمله الحافظ الإسماعيلي على الأحاديث المروية بهذا الإسناد الواحد . وهو - يقيناً - الذي سماه ابن عدى في « الكامل » ( ١ / ٣٣٨ ) : « إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب بن عباد بن العوام أبو إبراهيم » وقال : « مؤدباً كان بواسط ، أتته إلى مكتبته فسمعته يحدث عن عفاف بأحاديث مشاهير . ويحدث عن عمرو بن عون ، عن هشيم ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن أنس ، عن النبي ﷺ بهذا الإسناد أحاديث موضوعة وضعها هو ، أحاديث عداد منها بهذا الإسناد عن النبي ﷺ ، قال : « محاش النساء حرام » ففقت وتركته . فهو نفس الإسناد ، ونفس المثال المتقدم ذكره . والعلم عند الله تعالى ثم إن للإسناد الذي اقتعله علتين أخريين ، هما عنعنة هشيم والحسن البصري ، فإنهما مدلسان ، ولكن هيهات أن تصح هذه الأباطيل عنهما . أما الراجح في اسم هذا الوضّاع ، فظنّي أن قول ابن السقاء الواسطي الحافظ - وهو بلديّه - يؤيده الحافظان الإسماعيلي والطبراني - هو الصواب - والله أعلم .

ومما يستحق الذكر أن هذه الطريق الموضوعة - مع أنها شر طرق هذا الحديث - فقد وردت بعينها في ( جريدة النور ) بتاريخ السادس من صفر - بتوقيت مصر - سنة ١٤١٣ هـ الصفحة السابعة في مقال بعنوان : « مسلمات . فاطمة الزهراء » ، وفيه يقول كاتبه « ومن فضائل السيدة فاطمة رضی الله عنها أنها كانت تحب الستر وتبغض التبرج وعن أنس .... » فذكره ، وقال : « رواه أبو نعیم في الحلیة ! أقول : وعزوه هذا لا يعفيه - عافاه الله - من المساءلة ، ومن الواجب التثبت فيما ينسبه إلى المعصوم ﷺ ، ثم إنه قال : « ومن فضائلها أيضاً حفظ السر . فقد أخبرها أبوها بسر عظيم فكتمته وما أخبرت به في حياته » .

ولم يفصح - حفظه الله - عن الحديث الدال على ذلك . وأراه يعني ما رواه البخاري ( ٣٦٢٣ ) ومسلم ( ١٤٣ / ٧ ) - واللفظ له - من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : « اجتمع نساء النبي ﷺ فلم يغادر متن امرأة ، فجاءت فاطمة تمشي كأن مشيتها مشية رسول الله ﷺ ، فقال : « مرحباً بابيتي » فأجلسها عن يمينه أو عن شماله ثم إنه أسر إليها حديثاً فبكت فاطمة ، ثم إنه سارها فضحكت أيضاً ، فقلت لها : ما يبكيك ؟ فقالت : ما كنت لأفشي سر رسول الله ﷺ ، =

ثالثاً : معضل العوام بن حوشب التيمي :

قال ابن أبي الدنيا في « العيال » ( ٤١٢ ) :

أخبرني أبي حدثنا محمد بن يزيد الواسطي حدثنا العوام بن حوشب قال : بلغني أن علياً قال : سألتني رسول الله ﷺ عن شيء ، قال : « أي شيء خير للنساء ؟ » فلم ندر<sup>(٢٣)</sup> ما أقول ، فذكرت ذلك لفاطمة ، فقالت : ألا قلت له : خير للنساء أن لا يرين الرجال ولا يروهن قال : فذكرت قول فاطمة للنبي ﷺ ، فقال : « إنها بضعة مني » رضى الله عنها .

قال محقق « العيال » ( ٤١٢ ) الدكتور نجم عبد الرحمن خلف : حديث منقطع ، ورجاله ثقات . فإن العوام بن حوشب لم يذكر من حدثه عن علي .

وقال أيضاً : أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » : ( ١٧٧/٢ )

= فقلت : ما رأيت كالיום فرحاً أقرب من حزن ، فقلت لها حين بكت : أخصلك رسول الله ﷺ بحديثه دوننا ثم تكيين ؟ وسألتها عما قال ، فقالت : ما كنت لأفشي سر رسول الله ﷺ حتى إذا قبض سألتها ، فقالت : إنه كان حدثني : « أن جبريل كان عارضه بالقرآن كل عام مرة ، وإنه عارضه به في العام مرتين ولا أراي إلا قد حضر أجلى ، وإنك أول أهلي لحوقاً بي ونعم السلف أنا لك » ، فبكيت لذلك ثم إنه سارني ، فقال : « ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين أو : سيدة نساء هذه الأمة ؟ » فضحكت لذلك .

وقد رواه البخاري في ( ٣٦٢٥ ) ومواضع أخرى من طريق عروة عنها مختصراً ، وليس فيه إرجاؤها إفشاء السر بعد وفاته ﷺ ، فأنه أعلم . وقد اعتنى الطبراني في « الكبير » ( ٢٢ / ٤١٥ : ٤٢٢ ) بإيراد طرقه وألفاظه ، فلينظرها من أراد التوسع .  
(٢٣) سبق قلم صوابه : « فلم أدري » وقد نهت عليه وأعذرت .



والقاضي عياض في « الشفا » : ٢ / ٦٠ ، ٥٠٦ . وأورده السيوطي في « جمع الجوامع » : ٢ / ١٥٤ من طريق الحسن البصري عن علي ، وعزاه إلى الدارقطني وأنه قال : « هذا حديث غريب من حديث الحسن البصري عن علي تفرد به أبو بلال الأشعري عن قيس بن الربيع » .  
وقول النبي ﷺ : « إنها بضعة مني » أو « فاطمة بضعة مني » أخرجه البخاري في « صحيحه » : ٥ / ٢٦ ، ٣٦ والبيهقي في « السنن الكبرى » ٧ / ٦٤ ، ١٠ / ٢٠١ . انتهى كلام الدكتور نجم<sup>(٢٤)</sup> .

(٢٤) ولي عليه ملاحظات عديدة :

الأولى : حكمه على الإسناد به بالانقطاع حَسْب . والصواب أنه معضل ، فإن العوام بن حوشب رحمه الله يروى عن شيوخ لا يدرك أحدٌ منهم علياً أصلاً من أشهرهم إبراهيم التيمي ، وإبراهيم النخعي ، وجلة بن سحيم ، وحبيب بن أبي ثابت ، وسلمة بن كهيل ، وأبي سفيان الواسطي صاحب جابر ، وعبد الله بن السائب ، وعبد الكريم أبي أمية ، وعطاء بن السائب ، وعمرو بن مرة ، ومجاهد ، وأبي إسحاق السبيعي ، وأبي إسحاق الشيباني .

نعم ، لو صح أن جده يزيداً أسلم على يدي عليّ وكان على شرطته ما صح الحكم المذكور لنكته ، وهي أن روايته عن أبيه حوشب لا جد . والله أعلم .

الثانية : أنه عزاه إلى الطبراني في « الكبير » ( ١٧٧ / ٢ ) ، ولم أجده بهذا الرقم ولا يغيره بعد نقله على وجوه ، ولم أرَ أحداً عزا الحديث إلى الطبراني في شيء من تصانيفه . قاله أعلم .

الثالثة : قوله - عقب العزو إلى الطبراني - : « والقاضي عياض في « الشفا » .... » إلخ ، يعني : « وأخرجه القاضي عياض .... » ، وهذا ليس بصواب إن لم يكن أخرجه - بإسناده هو ، ولم أستطع أن أقف عليه في طبعة عيسى الحلبي من « الشفا » إلا في موضع واحد ( ٥٧٤ / ٢ ) بغير إسناد على الغالب من عادة القاضي عياض رحمه الله ، ولفظه : « وقال - في فاطمة رضي الله عنها - إنها بضعة مني ، يفضيني ما أغضبها » مع أن ظاهر صنيع المحقق - حفظه الله - أن لفظه هو والطبراني كلفظ ابن أبي الدنيا بالقصة المذكورة أعلاه ، وليس الأمر كذلك .

الرابعة : أن اقتصاره في عزو اللفظة المختصرة إلى البخاري والبيهقي يُشعر أن الحديث =

ليس في سائر الكتب الستة ، وليس الأمر كذلك . والذي تبين لي أنه اقتصر على ( موسوعة أطراف الحديث ) حيث ورد فيها ( ٥٥٢/٥ ) بلفظ : « فاطمة بضعة مني » معزواً للبخارى والبيهقي في المواضع التي ذكرها المحقق ، ومعها أيضاً بعض الكتب المسندة ك : « مستدرك الحاكم » و « شرح السنة » للبخارى ، وغير المسندة ك : « كنز العمال » و « الإتحاف » و « الفتح » و « المشكاة » و « تخریج الإحياء للعراق » و « تفسير ابن كثير » وغير ذلك ( إلا أن العزو إلى « الفتح » ها هنا يقصد به حديث البخارى لا الأحاديث الواردة أثناء الشرح ، ففيه تكرار ) والحق أن حديث البخارى فيه زيادة : « فمن أغضبها أغضبنى » . وحديث البيهقي في الموضوع الثاني فيه : « من آذاها فقد آذاني » وعزاه - عقبه - للبخارى ومسلم أما في الأول ، فلفظه - عن وجه آخر عن المسور بن مخرمة مرفوعاً : « فاطمة بضعة مني يقبضني ما قبضها ويسطني ما بسطها ، وإن الأنساب يوم القيامة تنقطع غير نسبي وسبيي وصهرى » . ففى عزو ( الموسوعة ) خلل ظاهر .

نعم ، في حاشية « السنن » إشارة إلى رواية : « بضعة » في نسخة لكن عمل هؤلاء على المثبت في أصل الكتاب .

أما الدليل على كون الحديث في سائر الكتب الستة : فقد رواه مسلم ( ١٤١ / ٧ ) مختصراً من حديث المسور ، ولفظه : « إنما فاطمة بضعة مني ، يؤذيني ما آذاها » . وعنده ( ١٤١ / ٧ - ١٤٢ ) وكذا البخارى ( ٤٧ / ٧ ) مطولاً من طريقين عنه : الأولى : عن ابن أبي مليكة ( وهو صاحب الرواية المختصرة عنه ) أنه حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ على المنبر وهو يقول : « إن بنى هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم على بن أبي طالب ، فلا آذن لهم ثم لا آذن لهم ثم لا آذن لهم ، إلا أن يحب ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم ، فإنما ابنتي بضعة مني يريني ما رابها ويؤذيني ما آذاها » .

الثانية : وهى عند البخارى أيضاً ( ١٠١/٤ - ١٠٢/٥ ، ٢٨ ) عن ابن شهاب الزهري أن على بن الحسين حدثه أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل الحسين بن على رضى الله عنهما لقيه المسور بن مخرمة ، فقال له : هل لك إلئى من حاجة تأمرنى بها ؟ قال : قفلت له : لا . قال له : هل أنت معطى سيف رسول الله ﷺ ، فإنى أخاف أن يغلبك القوم عليه وإيم الله لئن أعطيتيه لا يخلص إليه أبداً حتى تبلغ نفسى . إن على بن أبي طالب خطب بنت أبى جهل على فاطمة ، فسمعت =

= رسول الله ﷺ وهو يخاطب الناس في ذلك على منبره هذا وأنا يومئذ محتلم ، فقال : « إن فاطمة مني وإني أخوف أن تفتن في دينها » . قال : ثم ذكر صهرأ له من بنى عبد شمس ، فأثنى عليه في مصاهرته إياه فأحسن ، قال : « حدثني فصدقني ووعدني فأوفى لي ، وإنني لست أحرم حلالاً أو أحل حراماً ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله مكاناً واحداً أبداً .. » .

ورواه أيضاً أبو داود والنسائي في المناقب من « الكبرى » وابن ماجه كما في « تحفة الأشراف » ( ١١٢٧٨ ) ، وكذا حديث ابن أبي مليكة معزو للجماعة فيها ( ١١٢٦٧ ) وهو عند الترمذي ( ٣٨٦٧ ) من طريق ابن أبي مليكة عن المسور كرواية سائر الجماعة . ورواه ( ٣٨٦٩ ) من طريقه عن ابن الزبير ، وقال فيهما جميعاً : « حسن صحيح » وأشار إلى الاختلاف ووجهه ، بما لا مجال لبيان ما فيه . فصح أن أصل الحديث ثابت في الكتب الستة جميعاً .

ويقال حيثذ القاعدة المعروفة : « العزو إلى الصحيحين أو أحدهما يغني عن العزو إلى غيرهما » . وأيضاً : « العزو إلى الكتب الستة أو بعضها يغني عن العزو إلى غيرها » . والله الهادي إلى سواء السبيل .

وأرجو أن أكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد ، فبينت ما في صنيع أخيها الفاضل حفظه الله عند عزو الحديث ، ووضعت معنى قول الحافظ ابن حجر رحمه الله في « مختصر زوائد مسند البزار » : « وآخر القصة ثابت في « الصحيح » من غير هذا الوجه » .

بل ويتبين للقارئ الكريم أيضاً ، أن الحديث قد يكون فيه لفظة ثابتة عن النبي ﷺ في حديث آخر ، لكنه هر في نفسه منكراً لا يصح لحال إسناده ، وغرابة متنه وأحياناً يتزو على نفس الفكرة كذاباً أشر ، شقي غير تقى ، فيحور فيها ويطور ! فقد روى ابن المغازلي في « مناقب علي بن أبي طالب » ( ٤٢٩ ) من طريق ابن السقاء الحافظ أخبرنا محمد بن محمد بن الأشعث قال : حدثني موسى بن إسماعيل حدثنا أبي عن أبيه عن جده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين [ عن أبيه عن جده علي عليه السلام ] أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله استأذن عليها أعمى فحجبت ، فقال لها النبي صلى الله عليه وآله : « لم حجبتيه وهو لا يراك؟ » . فقالت : يا رسول الله ، إن لم يكن يراني فأنا أراه ، وهو يشم الريح ، فقال النبي صلى الله عليه وآله : « أشهد أنك بضعة مني » . =

ثم قال ( ٤٣٠ ) : « وبإسناده عن جعفر بن محمد عن أبيه أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليها (كذا) دخل عليها على عليه السلام وبه كآبة شديدة، فقالت: ما هذه الكآبة ؟ فقال : سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مسئلة ( كذا ) لم يكن عندنا لها جواب . فقالت : وما المسئلة ؟ قال : سألنا عن المرأة ما هي ؟ قلنا : عورة ، قال : فمتى تكون أدنا من ربها ؟ فلم ندر [ ما نقول ؟ ] قالت : ارجع إليه فأعلمه أن أدنا ما تكون من ربها أن تلزم قعر بيتها ، فانطلق فأخبر النبي صلى الله عليه وآله فقال : « ما ذا من تلقاء نفسك يا علي » . فأخبره أن فاطمة عليها السلام أخبرته ، فقال صلى الله عليه وآله : « صدقت ، إن فاطمة بضعة مني » عليها السلام . ومحمد بن محمد بن الأشعث رافضى وضاع ، صنف كتاباً كاملاً يروى أحاديثه بهذا الإسناد الواحد ، وقد تعرضت له في حاشية « البدائل » ( ١ / ٥١ ) و « التبييض » الصحيفة « ( ٢ / ١٣٢ ، ١٥٥ ) .

وفوقه غير واحد من مجهولى آل البيت ، منهم شيخه موسى الذى ( ما ذكر قط أن عنده شيئاً من الرواية لا عن أبيه ولا عن غيره ) كما فى « الكامل » ( ٦ / ٢٣٠٣ ) .

وأوردت ذلك فى الموضع الثانى من « التبييض » .  
وأخشى ما أخشاه أن يُشيع هذين الحديثين الباطلين بعض من لا علم له ولا خلاق ، فتتلفههما بعض أخواتنا الفضليات بالقبول والإعجاب ، فلزم التنويه والتنبيه .  
والمعصوم من عصم الله عز وجل ....



## ■ حديث « كيف حبك لي ؟ » ■

حديث باطل لا يصح عن النبي ﷺ .

رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ٤٤ / ٢ ) مناقب عائشة :

حدثنا سليمان بن أحمد ثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي ثنا محمد بن بشر المصرى ثنا عثمان بن عبد الله ثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : قلت : يا رسول الله ، كيف حبك لي ؟ قال : « كعقدة الحبل » فكنيت أقول : كيف العقدة يا رسول الله ؟ قالت<sup>(٢٥)</sup> فيقول : « هي على حالها » .

(٢٥) في « الحلية » : « قال » والصواب ما أثبتته أم عبد الرحمن ، ولكن يلزم في مثل هذه الحالة أن يقال - عقب ذلك - ( في الأصل كذا ، وهو خطأ صوابه ما أثبتته ) أو يثبت كما هو ، وينبه عليه عقبه أو في الحاشية . والله الموفق . وهذا حديث موضوع ، وفي هذا الإسناد :

١ - أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي - شيخ الطبراني سليمان بن أحمد - لم أر له ترجمة إلا في كتب الحنابلة ك : « الطبقات » لابن أبي يعلى الفراء ( ٨٤ / ١ ) وغيره ، لكونه روى عن الإمام أحمد رحمه الله حكاية ولم تورد فيه جرحاً ولا تعديلاً وفي حديثه وحكايته بعض المناكير .

٢ - محمد بن بشر المصرى ، كذا ورد اسمه في هذا الإسناد . وقد ترجم الحافظ في « اللسان » ( ٩٤ / ٥ - ٩٥ ) ل : « محمد بن بشر المصرى » .

وقال : « عن عثمان بن عبد الله النصيبى عن مالك بن نجر منكر . قال ابن عساكر : هما مجهولان » وعندي أنه هذا ، فقد نسب شيخه هذه النسبة كما سيأتى قريباً جداً .

٣ - عثمان بن عبد الله ، وهو القرشى الأموى الشامي ، وهو أيضاً النصيبى ، فقد قال ابن عدى رحمه الله في « الكامل » ( ١٨٢٣ / ٥ ) : « وكان يسكن نصيبين ، =

==  
ودار البلاد ، وحُدث في كل موضع بالمناكير عن الثقات . وساق له أحاديث عن مالك وحماد بن سلمة وغيرهما ، وقال في آخر ترجمته : « ولعثمان هذا غير ما ذكرت من الأحاديث أحاديث موضوعات » .

وقال ابن حبان في « كتاب المجروحين » ( ١٠٢ / ٢ ) : « يروى عن الليث بن سعد ، ومالك ، وابن لهيعة ويضع عليهم الحديث ، كتب عنه أصحاب الرأي ، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار » .

وأورد له ( ١٠٣ / ٢ ) حديثاً عن حماد بن سلمة عن أنى المهزم عن أنى هريرة في زيادة الإيمان ونقصانه ، واتهمه بسرقة من أنى مطيع البلخي وحديثاً عن مسلم بن خالد الزنجي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن أنى سعيد في فضل دهن البنفسج ، قال : « في نسخة كتبها أكثرها موضوعة أو مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج بمن ينقل مثله عن الثقات » .

وقال الدارقطني : « متروك الحديث » . وقال - مرة - : « يضع الأباطيل على الشيوخ الثقات » قلت : ويشمله أيضاً قوله في حديثنا هذا : « باطل ، وفي سنده متروكون » .

وقال الجوزجاني : « كذاب يسرق الحديث » .  
وتكلم فيه جماعة سوى هؤلاء . وقد رواه تمام الرازي في « فوائده » ( ٩٨٥ ) بإسناد ليس فيه محمد بن بشر - أو بشر - المصري ، حيث قال : « أخبرنا محمد بن هارون بن شعيب أنبأ الحسن بن جرير الصوري ثنا محمد بن إسماعيل ثنا أبو عمرو النصيبى عثمان بن عمرو ثنا مالك بن أنس ... » فذكره بنحوه .  
فأبو عمرو النصيبى هو عثمان بن عبد الله بن عمرو الشامي ، تُسبب في هذا الإسناد إلى جده . لكن شيخ تمام .

قال الكتاني رحمه الله في « ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم » :  
( وفیات سنة ٣٥٣ ص ٨٦ ) « وكان يتهم » .  
واستكر عليه الحافظ في « اللسان » ( ٤١١ / ٥ ) حديثاً . وشيخه : الحسن بن جرير الصوري هو من شيوخ الطبراني ، وقد ترجم له ابن عساكر في « تاريخه » ( ٤١٩ - ٤٢٠ ) وسكت عليه ، وقال الذهبي في « السير » ( ٤٤٢ / ١٣ ) : « الإمام المحدث » . وشيخه ، محمد بن إسماعيل لم يتعين لي بعد جهد . وهذا لا يضر ، فإن الإسناد إليه تالف .

وذكره في « تنزيه الشريعة » ( ٢١٥/٢ ) قال : [ حديث ] عائشة : قلت : يا رسول الله ، كيف حبك لي ؟ قال : « كعقدة الحبل » فكنت أقول : كيف عقدة الحبل ؟ فيقول : « على حالها » .

( قط ) في غرائب مالك ، وقال : باطل وفي سنده متروكون .  
( قلت ) : هذا الحديث ذكرته هنا تبعاً للسيوطي<sup>(٢٦)</sup> : والأليق به كتاب مناقب عائشة .

وقال في « تذكرة الموضوعات » ( ١٠٠ ) : عن عائشة<sup>(٢٧)</sup> قالت : قلت : يا رسول الله ، كيف حبك لي ؟ قال : كعقدة الحبل قالت : فكنت أقول له : كيف العقدة ؟ فيقول : « على حالها » .  
هو حديث باطل ، فيه ضعفاء .

---

(٢٦) القائل : ابن عَرَّاق الكنانى مصنف « تنزيه الشريعة » . وهو هنا ينبه على أنه ذكر هذا الحديث في كتاب النكاح ، تبعاً للحافظ السيوطى رحمهما الله في « ذيل اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ، وإلا فالأليق والأنسب أن يورده في كتاب مناقب عائشة . والله أعلم .

(٢٧) تمام عبارة الفُتْنَى صاحب « تذكرة » : « في الذيل عن عائشة ... » إلخ ، فهو - أيضاً - قد تبع فيه السيوطى في « ذيل اللآلئ » لا أنه هو الذى استقل بإيراده . وليس كتاب « الذيل » تحت يدى الآن . فلا أدري هل العبارة الأخيرة من لفظ السيوطى أو من تصرف المصنف ؟ فقد تقدم وصف الدارقطنى رحمه الله بأنه ( في سنده متروكون ) .

ولقائل أن يقول : وجود متروكين في الإسناد ليس بكافٍ في الحكم على المتن بالبطان ، ناهيك عن الضعفاء .

فأقول - مستعيناً بالله عز وجل - : معلوم أن سبب ترك الراوى عند العلماء قد يكون أحد أمرين :

« إما ثبوت التهمة على الراوى ، كما في هذا الحديث .

« وإما لفحش غلطه وفرط غفلته : كأبان بن أبى عياش . وصالح بن بشير المرى =

= ومحمد بن عبيد الله العرزمي ، وموسى بن عبيدة الربذي ، وأضرابهم من أهل الفضل والعبادة في الغالب . وفي حالتنا هذه ، فقد حكم الحافظ أبو الحسن الدارقطني رحمه الله في عثمان هذا - في غير موضع - بأنه « متروك » وصرّح - مرة - بأنه « يضع الأباطيل على الشيوخ الثقات » . فلا منافاة أصلاً بين العبارتين .

هذا ، والأصل في ( الحديث الباطل ) أن يرويه الكذاب الذي ثبتت عليه تهمة وضع الحديث إسناداً أو متناً أوهما جميعاً ، ولكن الحكم على المتن بالوضع لا يتبع الإسناد بصورة مطردة . فقد يكون في الإسناد مجاهيل أو متروكون أو حتى ضعفاء ، ولكن المتن محال أو مخالف للمعلوم من الشريعة بالضرورة أو مخالف مخالفة صريحة لظاهر الكتاب والسنة الصحيحة ، أو فيه ركابة وتهافت أو مجازفة أو مبالغة في الثواب أو العقاب أو أمارّة من سائر الأمارات الكثيرة التي بينها العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه النفيس « المنار المنيف » .

وأحياناً يحكم على حديث الثقة بالبطلان ، بمعنى الخطأ في الإسناد والتمن جميعاً . أو في أحدهما كما فعل أبو حاتم الرازي مع ( حامد بن يحيى البلخي ) - وهو من أعلم الناس بابن عيينة - في حديث أخطأ عليه في إسناده ، وزاد في متنه ، واستعجم ذلك بعض الكبار . وهو في « علل الحديث » ( ٢٦٦٨ ) لابنه عبد الرحمن ، وسوف أبينه في حينه بإذن الله ، وكما فعل مع الربيع بن يحيى الأشناني - وهو عنده ثقة ثبت وتكلم فيه غيره - ، فقال في حديث رواه عنه عن الثوري عن ابن المنكدر عن جابر مرفوعاً في الجمع بين الصلاتين : « غير أنه باطل عندي ، هذا خطأ لم أدخله في التصنيف ، أراد أبا الزبير عن جابر أو : أبا الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، والخطأ من الربيع » كما في « العلل » أيضاً ( ٣١٣ ) .

ولذلك نظائر في كلام غيره من الأئمة كأحمد وابن معين وغيرهما ، والله المستعان وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثم إنني وقفت على إسناد الدارقطني رحمه الله ، فقد قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في « اللسان » ( ٢٤٢ / ١ ) - أثناء ترجمة ( أحمد بن عيسى بن محمد أبي العباس الكندي الليثي الصوفي المقرئ المعروف بابن الوشاء التنيسي ) - : « وأورد الدارقطني في « غرائب مالك » عن أبي بكر الشافعي وأحمد بن محمد بن إسحاق كلاهما عن محمد بن سهل العطار عن أحمد بن عيسى الكندي المؤدب عن عثمان بن عبد الله النصيبي .... » الحديث ، وقال : هذا باطل ومن بين مالك وشيخنا ضعفاء كلهم سوى الشافعي .



=  
وبه عن عائشة رضى الله عنها : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تكشف شعرها ولا شيئاً من صدرها عند يهودية ولا نصرانية ولا مجوسية ، فمن فعل ذلك فلا أمانة لها .

وقال : « هذا أيضاً باطل عن مالك ، ومن دونه متروكون » .  
قلت : فتبين بذلك أن عبارة الحافظ الدارقطني رحمه الله - عقب حديثنا هذا -  
هى : « هذا باطل ، ومن بين مالك وشيخنا ضعفاء كلهم .... » فيكون ما فى  
« التذكرة » أصح مما فى « تنزيه الشريعة » .  
أما وصف الدارقطني نفس الرجال بأنهم : « متروكون » إنما كان فى الأثر الآخر  
عن عائشة رضى الله عنها .

والحاصل أن الطرق الثلاث إلى عثمان بن عبد الله لا يثبت منها شىء ، وإن كان  
هو فى نفسه متهم بوضع الحديث . والمتن باطل على كل حال . وقد كنت علقت  
هذا الموضوع فى آخر المجلد الأول من « لسان الميزان » - نسخة الدار - منذ زمان ،  
ولم أهتم إليه إلا أمس فقط - قدراً - يوم الأحد ٧ من ربيع الآخر - بتوقيت مصر -  
سنة ١٤١٣ هـ ، ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ م . وقد دعوت أبا عمر الصابر بالله  
إلى استلامه منذ ليلة الجمعة الماضية ولما يأت بعد . فكانت لله جل وعلا فى ذلك  
الحكمة البالغة ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

## ❖ محتويات الكتاب ❖

الموضوع	الصفحة
٣ - المقدمة وبيان أن هذه الرسالة ضمن سلسلة بإذن الله ، وبيان قصتها ، والسبب في تصنيفها ، والمزايا الكثيرة المترتبة على تأخير صدورها .	
٩ - الحكم الإجمالي على حديث : « ما خير النساء ؟ » وبيان بطلانه باللفظ المشهور الذي أورده به الغزالي في « الإحياء » وعدم تنبيه العراقي والزبيدي على ذلك .	
١١ - تخريجه من رواية سعيد بن المسيب عن علي عند أبي نعيم في « الحلية » وبيان علل إسناده .	
١٢ - بيان بعض ما في النقل من « الميزان » ، وموضع تضعيف الدارقطني لقيس بن الربيع في « سننه » وجهالة شيخه والخلاف في أمره ( حاشية ) .	
١٤ - القول المختار في ( علي بن زيد بن جدعان ) والإيماء إلى العلامة أحمد شاكر رحمه الله حيث رجّح توثيقه . وإيراد جملة من مناكيره الكثيرة للتدليل على حاله ( حاشية ) .	
١٦ - إيراد حديث سعيد عن علي من رواية البزار في « مسنده » .	
١٧ - إيراد كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله في الحديث في موضعين من « مختصر زوائده » ( حاشية ) .	
١٨ - إيراده من رواية الحسن البصري عن علي .	
١٨ - بيان ما في « كنز العمال » من تحسين الدارقطني للحديث من النظر الظاهر ( حاشية ) .	

- ١٩ - بيان ما في هذه الرواية من المخالفة لرواية سعيد عن علي ، وكلام العلماء في أبي بلال الأشعري المتفرد بها .
- ١٩ - توضيح للمذكور أعلاه ، وموضع تضعيف الدارقطني لأبي بلال في « سننه » والتعقيب على ذلك ( حاشية ) .
- ٢١ - إيراد حديث أنس من « الحلية » و « سؤالات السهمي » وبيان علته نقلاً عن محقق « السؤالات » .
- ٢٢ - تعقب المحقق في تعليقه المتقدم ذكره ، وبيان أن المتهم بوضع هذا الحديث مترجم له في موضع قريب جداً من نفس « السؤالات » .
- وتحرير الخلاف في اسمه ، والإشارة إلى ورود حديث أنس في ( جريدة النور ) والتعليق على بعض ما في المقال بها ( حاشية ) .
- ٢٤ - إيراد معضل العوام بن حوشب من كتاب « العيال » لابن أبي الدنيا وتعليق محققه عليه .
- ٢٥ - بيان ملاحظات أربع على التعليق المذكور ، وإثبات أن حديث : « فاطمة بضعة مني » ثابت في الكتب الستة جميعاً بما لا يناسب عزوه إلى البخاري والبيهقي فحسب . والتنبيه على روايتين باطلتين وضعهما أحد الرافضة اقتباساً من نفس الفكرة التي يتضمنها حديث : « ما خير للنساء ؟ » . ( حاشية ) .
- ٢٩ - حديث « كيف حُبك لي ؟ » والحكم الإجمالي عليه بالبطلان ، وإيراده من رواية أبي نعيم في « الحلية » عن عائشة .
- ٢٩ - الكلام على إسناد أبي نعيم وإيراد علل ثلاث له ، ثم تخريجه من رواية تمام الرازي في « فوائده » وبيان ما فيه ( حاشية ) .
- ٣١ - إيراده من « تنزيه الشريعة المرفوعة » وحكم الدارقطني عليه بالبطلان ، وأن ابن عَرَّاق تابع للسيوطي في تبرئيه وإن كان الأليق عنده خلافه .
- ٣١ - إيراده من « تذكرة الموضوعات » للفتني والحكم ببطلانه .

٣١ - بيان أن ذلك مأخوذ من « ذيل الآلىء » أيضاً للسيوطى ، والتردد في نسبه صيغة الحكم عليه في « التذكرة » . وبيان سبب ترك الراوى عند المحدثين ومعنى ( الباطل ) عندهم بما يتجه به حكم الدارقطنى على هذا الحديث وأن الحكم بالبطلان لا يتبع المتن فيه الإسناد باطراد . وأن الباطل قد يكون من رواية الثقة بمعنى الخطأ مع تعضيد ذلك بمثالين عن أبى حاتم الرازى رحمه الله ( حاشية ) .

